TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/AHM.1/3
21 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية: التدريب
والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات
جنيف، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

تقرير اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

(A) GE.06-52629 250107 250107

المحتويات

الفصل **الصفحة**

الأول - ملخص أعده الرئيس ٣

الثاني - المسائل التنظيمية ٨

المرفق

الحضور ٩

الفصل الأول

ملخص أعده الرئيس

١- ناقش اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بناءً على جدول أعماله، الدور الذي تقوم به الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في تعزيز قدرات البلدان النامية التدريبية والبحثية في مجال التجارة.

التجارة من أجل التنمية والعراقيل الراهنة

٢- أقر الخبراء بأن التجارة ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات البلدان من أجل التنمية، بما يوفر لها فرصاً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. على أن العديد من المشاركين سلطوا الضوء أيضاً على عدد من المحاذير. فالحواجز التعريفية وغير التعريفية لا تزال تكبل قدرة البلدان النامية بعراقيل هائلة تحول دون استخدام التجارة كمحرك للتنمية، كما أن القيود المرتبطة بالعرض، لا سيما في أقل البلدان نمواً، تفضي إلى عدم توفر منتجات للتصدير.

٣- وإلى جانب ذلك، لاحظ بعض المشاركين أنه لا يزال هناك قصور في الاعتراف بأهمية التجارة لتحقيق البلدان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، لم يُشرع في إدراج البعد التجاري في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر إلا في الآونة الأخيرة. ولا تزال هناك جوانب اختلال في القوة بين وزارة التجارة والوزارات الأخرى الأكثر تأثيراً مثل وزارة المالية أو التخطيط، وهو ما يتجلى في تخصيص أموال الدولة لمختلف المشاريع والبرامج. ومن ذلك مثلاً أن إفراد الحكومة مخصصات في الميزانية للتعليم والتدريب والبحث في المجال التجاري لم يصبح أمراً شائعاً بعد.

الانسجام والتنسيق في عملية بناء القدرات

٤- لاحظ الخبراء بالتالي ضرورة إيجاد المزيد من التنسيق بين الوزارات الحكومية لتعزيز دور التجارة والسياسة التجارية في استراتيجيات التنمية، فضلاً عن الانسجام مع المجالات الأخرى للسياسة الحكومية، مثل التعليم. ودعا خبراء آخرون أيضاً، وهم يثيرون هذه التعليقات، إلى تحسين التنسيق والحوار بين القطاع الخاص والحكومة، لكي تتمكن السياسات من تلبية الاحتياجات في مجال الأعمال التجارية بصورة أفضل. وقد وجّه المشاركون أيضاً الانتباه إلى الحاجة إلى زيادة الانسجام بين البرامج المدعومة من المانحين والمبادرات الرامية لبناء القدرات على المستوى الوطني. وبالمثل، من المهم تحسين التنسيق بين المانحين والمنظمات الدولية من أجل تفادي التداخل والازدواجية والإرهاق.

تكييف المعارف والمهارات وتحديثها

٥- تحتاج جميع البلدان إلى برامج تدريبية معدة خصيصاً لمستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ووفقاً لمسار التنمية الذي اختارت سلوكه. ولهذا السبب، ينبغي أن تكيَّف تدابير بناء القدرات مع الظروف المحلية وأن تحدَّد

وفقها، وأن تحركها الجهود التي تبذل محلياً. وقد أوصى أحد الخبراء على سبيل المثال بأن تكون المواد التدريبية متاحة من دون قيود حقوق الطبع حتى يمكن لمختلف المستعملين تكييفها بحرية. ونظراً للطبيعة الدينامية التي تنطوي عليها قضايا التجارة، فقد لاحظ عدد من المتحدثين أيضاً حتمية تحديث المعارف والمهارات التجارية باستمرار.

إقامة توازن بين تعليم المهارات الأساسية والتدريب المهني: الانعكاسات على التنمية المؤسسية

٦- ذكر خبراء أن ثمة حاجة إلى تدريب أساسي في قضايا التجارة، وهو تدريب يفتقر إليه حتى الآن العديد من برامج جامعات البلدان النامية. وأسباب ذلك تشمل نقص القدرات التعليمية، والأولوية المتدنية الممنوحة لموضوع التجارة في السياسات الإنمائية، وعدم كفاية الطلب على الدورات المتخصصة على الصعيد الوطني. وبالتالي، فإن عمل أناس في وزارات التجارة وغير ذلك من المناصب التجارية دون أن تكون لهم في الغالب معرفة متخصصة بالمجال التجاري قد يعوق فعالية حلقات التدريب المهني والدورات التدريبية قصيرة الأجل التي تتناول احتياجات محددة للغاية في مجال التدريب. ولحل هذا الإشكال، اقترح أحد الخبراء جعل البرامج التجارية جزءاً من المقررات الجامعية.

٧- واعترف عدد من الخبراء بأن بناء القدرة التجارية، والقدرة المؤسسية بالأخص، هي عملية طويلة الأجل تفضي إلى مردود مؤجل من حيث استثمار الموارد البشرية. وفي إحدى الحالات، ضرب أحد الخبراء مثال برنامج ماجستير أعد في عام ١٩٩٧ واستغرق إطلاق عامه الدراسي الأول سبع سنوات أخرى. وضرب خبير ثان مثال برنامج ماجستير يدعمه مانحون ويقدَّم لمدة ثلاث سنوات، تقوم مؤسسة محلية مشتركة في البرنامج خلالها هذه الفترة بتبنيه تدريجياً لينتهي بها الأمر إلى إدارته محلياً في السنة الرابعة.

البرامج الإقليمية والوطنية

٨- أكد خبراء أن الترتيبات الإقليمية والدولية المترابطة شبكياً كثيراً ما تعالج مشاكل عدم كفاية القدرة الوطنية على تدريس القضايا التجارية وإجراء البحوث بشأنها، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الموارد حيثما يكون الطلب متدنياً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الشبكات فعالة من حيث التكاليف لتحقيقها وفورات الحجم. على أن أحد الخبراء قال إن الترتيبات الإقليمية يمكن أن تواجه مشاكل إذا كان للأعضاء المشاركين فيها خصائص وطنية محددة غير متوافقة فيما بينها. ومن ثم سيكون التعاون بين أعضاء الشبكات بشأن أمور من قبيل الهياكل الإدارية أو مخططات الدورات ضرورياً لضمان نجاح الشبكات.

٩- ولاحظ أحد الخبراء أن الشبكات التي تعنى بالبحث فيما بين بلدان الجنوب على وجه الخصوص هي بمثابة استجابة فعالة لمستويات القدرة المتدنية في البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، فهي ترفع أيضاً من مكانة الباحثين وأعمالهم لدى الحكومات. وهو ما يعزز من مصداقية الباحثين ويزيد من احتمال استعمال خبراتهم مجدداً في المستقبل.

تهيئة الظروف لاكتساب القدرة المستدامة على البحث

١٠- إن إيجاد قدرة محلية و/أو إقليمية على البحث تكون محلية النشأة هي عملية طويلة الأجل. وسيحتاج المتخرجون إلى الوقت لمتابعة كامل برامج درجتي الماجستير والدكتوراه واكتساب المهارات الضرورية للبحث. بيد أنه، قبل هذه المرحلة، ثمة حاجة لتعزيز منح المعارف الأساسية بشأن القضايا التجارية في برامج البكالوريوس والماجستير.

١١- وفي هذا السياق، ناقش الخبراء أيضاً الأهداف الرئيسية لشبكات البحث الإقليمية. فهذه الشبكات عليها قبل كل شيء أن تقدم تحليلات عالية الجودة ووثيقة الصلة بالسياسات. وعلاوة على ذلك، يمكنها أيضاً دعم عملية بناء القدرة التحليلية بالتشجيع على البحث المشترك والجمع بين الباحثين من مختلف البلدان في المنطقة. على أن أحد الباحثين لاحظ أن ضمان النوعية في التحليلات التي تقدمها شبكات البحث الإقليمية يتطلب تنمية مهارات الباحثين للوصول بها إلى مستوى مماثل. وبالتالي هناك حدود لدور بناء قدرات الشبكات البحثية، وينبغي لأصحاب المصلحة مراعاة ضرورة تعزيز المؤسسات التعليمية لكي تقدم الأساس للمبادرات التكميلية مثل الشبكات الإقليمية.

ربط الباحثين وأعمالهم بعملية وضع السياسات

١٢- ناقش الخبراء مسألة معرفة إلى أي مدى يستند البحث بالضرورة إلى طلب الحكومات وإلى أي مدى يكون على الباحثين أن يحددوا ويصوغوا بأنفسهم خطط البحث. ونظراً لطول الوقت الذي يستغرقه إجراء بحوث تجريبية، أوصى خبراء بأن يكون دور الباحثين هو توقع وتحديد مسائل البحث المستقبلية التي ستصبح مهمة لوضع السياسات في المستقبل، وليس فقط لتلبية الاحتياجات الراهنة التي أعربت عنها الحكومات.

١٣- وحتى إذا كان البحث يستند إلى الطلب، فقد يكون هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على عملية صنع القرار على المستوى السياسي، مثل الجماعات ذات المصلحة ومقاومة الجمهور وقيود الميزانية. وهذه العوامل، من بين جملة أمور أخرى، ستحدد بالتالي ما إذا كان مقررو السياسات سيلجأون إلى البحث، وفي أي مرحلة سيقومون بذلك. وعلّق العديد من الخبراء بالقول إن استنتاجات الباحثين ينبغي أن تنشر على نطاق أوسع في أوساط الجمهور العام، من خلال قنوات مثل وسائط الإعلام، وذلك لضمان زيادة قبول الجمهور للتوصيات في مجال السياسات ومن ثم إتاحة فرصة أكبر لاستيعاب البحث. وفي البلدان التي تشهد تغيّراً منتظماً للحكومات، يعزز ذلك أيضاً من الاستمرارية في قرارات السياسة العامة.

١٤- ونظر الخبراء أيضاً في طبيعة البحث الذي تستخدمه الحكومات وفي الأسباب التي قد تحملها على تفضيل المشورة والمعلومات التي ترد من مصدر دون آخر. وحُدّدت عدة عوامل على أنها ذات أهمية للباحثين لنيل ثقة الحكومات وإرساء مصداقيتهم في عيون مقرري السياسات. وفي هذا الصدد، وجّه أحد الخبراء الانتباه إلى ضرورة تحلي الباحثين بالصدق الخالص لدى استخدامهم البيانات ولدى تقديم افتراضاتهم ونتائج بحوثهم. ونصح خبير آخر بأنه من الأفضل للباحثين أن يتحلوا بالصراحة وأن يقدموا جميع الاستنتاجات والتصورات حتى لو كانت متعارضة في نتائجها.

قياس أثر الجهود الرامية لبناء القدرات

١٥- أبرز العديد من الخبراء أهمية تقييم مشاريع بناء القدرات المرتبطة بالتجارة من حيث كفاءتها وفعاليتها وأثرها. وتكتسي آليات التقييم أهمية لضمان النوعية، وهي مطلوبة أيضاً لتبرير استخدام الموارد (بما فيها التمويل المقدم من المانحين). وعادة ما يكون التمويل الإضافي للمشروع مشروطاً بتقييمه على أنه برنامج ناجح. على أن تحديد التدابير التي تسهم في تقييم الأثر الكمي والنوعي في هذا المجال ليس بالمهمة السهلة.

١٦- وشدد أحد الخبراء على ضرورة التفريق بين التعليم والتدريب لدى تقييم "عائد الاستثمار" من مشاريع بناء القدرات. فالتعليم هو لفائدة تعلّم الشخص بمفرده، في حين يرمي التدريب إلى تعلم الفرد وتطبيق ما تعلمه في موقع العمل، كوزارة التجارة مثلاً. وفي حالة التدريب قصير الأجل، الذي ينمي مهارات محددة، فقد يكون بالإمكان وضع تدابير كمية عن عدد الأشخاص الذين دُربوا، وقد تستخدم المهارات أيضاً بشكل مباشر بعد التدريب. غير أن قياس فعالية وأثر بناء القدرات على المدى البعيد، كما في برامج الدرجات الجامعية مثلاً، لن يكون سهل المنال.

١٧- وتساءل أحد الخبراء أيضاً عن المعايير التي ينبغي للمرء أن يستخدمها لتقييم البرامج: فهل ينبغي لمساعي بناء القدرات في مجال التجارة والتنمية أن تشجع بالدرجة الأولى على التفكير النقدي، بشأن الموقف التفاوضي لبلد ما على سبيل المثال، أم هل ينبغي أن تتيح أدوات موحدة، من قبيل القدرة على صياغة اتفاق؟ وشدد خبراء على ضرورة اشتراك المانحين والمستفيدين معاً في جميع آليات التقييم، وأشاروا إلى أن التحليل الشامل للاحتياجات، كما هو الحال في الدراسات التشخيصية المتعلقة بالتجارة، شرط مسبق لكفاءة وفعالية برامج بناء القدرات المرتبطة بالتجارة.

تمويل برامج بناء القدرات المرتبطة بالتجارة وتقديم المعونة من أجل التجارة

١٨- تحوّل النقاش على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، مثلما لاحظ أحد المشاركين، من موقف التأكيد على "التجارة لا المعونة" إلى موقف الدعوة إلى "المعونة من أجل التجارة". وقد أقر الاجتماع بأن البلدان النامية قد تحتاج إلى مساعدة في تعزيز قدراتها التوريدية للاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي استفادة كاملة. على أن عدة خبراء لاحظوا أن إنفاق أموال على برامج تسعى لبناء القدرات التوريدية للبلدان النامية ينطوي على خيارات صعبة، وأن تضارباً في المصالح يمكن أن ينشأ أحياناً.

١٩- ويتعين على المانحين أن يحددوا الأولويات في كيفية توزيع المساعدة: فمواردهم ليست محدودة فحسب، ولكن ليس من السهل في الغالب، مثلما أشار إلى ذلك أحد المشاركين، إيجاد الشريك المناسب لتقديم المال له. ونظراً لمحدودية أموال المانحين، فمن المهم مساعدة البلدان على حسن تقييم ما لديها من إمكانيات تجارية من أجل النمو وتوليد الثروة، لكي تدرج التجارة في الخطط الإنمائية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، على سبيل المثال.

٢٠- وقد وجد هذا الرأي صدى عند خبير آخر تساءل عما إذا كان القصور في الدعم المالي للتجارة ولبناء القدرات المرتبطة بالتجارة هو المشكلة، أم أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم إدراك الحكومات لما تنطوي عليه التجارة من إمكانات. وعلاوة على ذلك، علّق الخبير بالقول إن قلة قليلة من الحكومات الأفريقية تستثمر في التعليم المرتبط بالتجارة في إطار الميزانية مؤكداً أن "كل التمويل يأتي من المانحين". وكخطوة أولى، ربما أمكن للبلدان النامية زيادة المخصصات في الميزانية لبناء القدرات المرتبطة بالتجارة، مثل تمويل الدروس الجامعية المرتبطة بالتجارة.

٢١- وتحدث خبراء عن فوائد توزيع المعونة الإنمائية على أساس متعدد الأطراف في مقابل الترتيبات الثنائية الحالية والمقترحة التي يمكن أن يجد فيها المانحون الذين يقدمون التمويل للمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة أنفسهم يتفاوضون وجهاً لوجه مع المستفيدين من المساعدة. وقال أحد الخبراء إنه كما أن التجارة ليست شأناً وطنياً،

ينبغي بالمثل عدم ترك مساعي توزيع المعونة من أجل التجارة لفرادى المانحين أو البلدان. ولاحظ خبير آخر أن القطاع الخاص يمكنه أن يقوم بدور هام في تمويل برامج بناء القدرات.

دور المنظمات الدولية في بناء القدرات المرتبطة بالتجارة

٢٢- ركزت مناقشات المشاركين في كثير من الأحيان على دور الوكالات الدولية، بما فيها الأونكتاد، في بذل الجهود الرامية لبناء القدرات ودعمها. ولاحظ أحد المشاركين أن الأونكتاد يقدم نظرة واسعة عن قضايا التجارة تشدد على اتباع نهج شامل إنمائي المنحى في تناول مسائل التجارة والاستثمار والتمويل الدولية. ونظراً لأهمية هذا النهج بالنسبة للبلدان النامية، فعلى الأونكتاد أن يستمر في تطوير التدريب الذي يعكس هذه النظرة للتجارة الدولية، فضلاً عن مواصلته تقديم الدعم لتعزيز القدرات المحلية في هذا المجال، على غرار ما يقوم به عن طريق المعهد الافتراضي، وبرنامج TrainforTrade، والدروس بشأن القضايا الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. فالبلدان النامية، في أحيان كثيرة، لا تعي تماماً عمل الأونكتاد الذي قد تحجبه أنشطة منظمات أكثر بروزاً منه. وبالتالي ينبغي للأونكتاد تكثيف نشر ما يقوم به من عمل وما يقدمه من مواد عبر جميع القنوات، وإحداها بناء القدرات.

٢٣- وفي مجال البحث، يمكن للمنظمات الدولية أيضاً أن تقوم مقام "الوسيط الأمين" بين الباحثين ومقرري السياسات، بتيسير الاتصالات بين الجانبين وتقديم خدمات أخرى مثل استعراض الأقران والتوسط بين الجماعات ذات المصلحة.

٢٤- وفيما يتعلق بما سيضطلع به الأونكتاد مستقبلاً في مجال بناء القدرات المرتبطة بالتجارة، دعا عدة خبراء أيضاً إلى متابعة نتائج اجتماع الخبراء، وإتاحة إمكانية عقد اجتماعات مماثلة في المستقبل بشأن الموضوع. وفي هذا السياق، أوصوا بأن يستمر الأونكتاد في عمله التحليلي بشأن الموضوع، ولا سيما بجمع الأدلة من تجارب البلدان وتحليلها، وأن يتيح فرصاً لتبادل الآراء والحوار فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال تنمية القدرات من أجل التجارة.

٢٥- وعلاوة على ذلك، شدد أحد الخبراء على ضرورة مواصلة الأونكتاد العمل بالشراكة مع غيره من المنظمات في هذا المجال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتقديم حلول لاحتياجات البلدان في مجال بناء القدرات.

مواضيع شاملة لعدة جوانب متأتية من الجلسات الأربع

٢٦- أظهرت مناقشات اليومين اللذين استغرقهما الاجتماع عدداً من المواضيع الشاملة لعدة جوانب. فهناك في المقام الأول الحاجة إلى برامج تدريبية وبحثية تحدد وتقدّم محلياً وتكون متأصلة في مؤسسات البلدان النامية. وثانياً، وجّه الخبراء الانتباه مراراً وتكراراً إلى الحاجة إلى التنسيق والانسجام فيما بين الأطراف الفاعلة والمنظمات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وثالثاً، كان موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعاً أُثير كثيراً في المناقشات، وسُلط عليه الضوء نظراً لدوره باعتباره أداة يمكن استخدامها لدعم الشبكات والتدريب والبحث. وأخيراً، اتفق الخبراء على أن الجهود الرامية لبناء القدرات ينبغي أن تكون موجهة لجميع أصحاب المصلحة، مثل الأوساط الأكاديمية، ومقرري السياسات، والقطاع الخاص.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف – عقد اجتماع الخبراء

٢٧- افتتحت السيدة آن – نغا تران – نغويان، مديرة شعبة الهياكل الأساسية للخدمات لأغراض التنمية والكفاءة التجارية بالأونكتاد، اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في قصر الأمم بجنيف، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

باء – انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٨- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: السيد صموئيل أميحو (بنن)

نائب الرئيس والمقرر: السيد داريوس كوريك (سويسرا)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٩- أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/AHM.1/1. وبناءً على ذلك، كان جدول الأعمال على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- بناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

دال – الوثائق

٣٠- عُرضت على اجتماع الخبراء، لأغراض النظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة قضايا أعدتها أمانة الأونكتاد، هي: "بناء القدرات المتعلقة بالتجارة في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات" (TD/B/COM.3/AHM.1/2).

هاء – اعتماد تقرير الاجتماع
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣١- أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقرر بأن يعد التقرير النهائي للاجتماع تحت إشراف الرئيس.

المرفق

الحضور[1]

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
ألمانيا
أنغولا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
البحرين
البرازيل
البرتغال
بنغلاديش
بنن
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تونس
الجزائر
الجمهورية العربية السورية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
السلفادور
سويسرا
الصين
عمان
فرنسا
الفلبين
فنلندا
فييت نام
الكاميرون
كمبوديا
الكونغو
كولومبيا
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
هايتي
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

---

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.3/AHM.1/INF.1.

٢- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الأفريقي

الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

جامعة الدول العربية

مركز الجنوب

٣- وكانت الوكالات التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مركز التجارة الدولية

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٤- وكانت الوكالة المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥- وحضرت الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة

رابطة المهندسين العالمية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

٦- وحضر الاجتماع الأخصّائيون التالية أسماؤهم:

معالي السيد توفيق علي، سفير، البعثة الدائمة لبنغلاديش، جنيف

السيد فرانسيس ماتامباليا، أستاذ بجامعة دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة

السيد داريو سيلايا ألفاريز، مستشار، البعثة الدائمة للأرجنتين، جنيف

السيد دافيد فيفاس – أوغي، مدير برنامج الملكية الفكرية والتكنولوجيا والخدمات، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

السيد رايموند سانر، أستاذ، التنظيم والإدارة الدولية، جامعة بازل، سويسرا

السيد مصطفى كاسي، أستاذ بجامعة دكار، السنغال

السيدة سارة غيداس، مركز السياسات التجارية والقانون التجاري، كندا

السيدة آنا أليفير، رئيسة قسم التجارة الدولية، جامعة فاديم هيتمان الوطنية للاقتصاد بكييف، أوكرانيا

السيد يوفارواث تان، نائب رئيس مكتب الخدمات، وزارة التجارة، كمبوديا

السيد كلود ليسو، أستاذ بجامعة دكار، السنغال (عن طريق التداول بالفيديو)

السيد موكواناسون يوها، مدير، برنامج تعاوني لنيل الدكتوراه، الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية

السيد يان دوفال، نائب منسق، شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب في المجال التجاري، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (عن طريق التداول بالفيديو)

السيد سمير رضوان، مدير الإدارة، منتدى البحوث الاقتصادية، مصر

السيد فيسانتي يو، برنامج إدارة الشؤون العالمية من أجل التنمية، مركز الجنوب

السيد سام ليرد، أستاذ زائر، معهد التجارة العالمية، بيرن، سويسرا، وأستاذ خاص في الاقتصاد الدولي، جامعة نوتينغهام

السيدة شيلا بايج، معهد التنمية فيما وراء البحار

السيد إدوارد براون، سكرتير أول، البعثة الدائمة للمملكة المتحدة، جنيف

السيد عَمرو الجويلي، سكرتير أول، البعثة الدائمة لمصر، جنيف

– – – – –